المصالحة الوطنية ودورها في تماسك النسيج الاجتماعي بالمجتمع الليبي

أ. انتصار خليفة محمد الطيف
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة نالوت
EMAIL: elgadie2@gmail.com

ملخص البحث :

إن الصراعات التي عصفت بالمجتمع الليبي منذ عام 2011م خلفت ندوباً عميقة في النسيج الاجتماعي، مما أدى إلى مهمة ملحة، وهي إعادة بناء النسيج الاجتماعي المتصدع، تأتي "المصالحة الوطنية" كأمل يلوح في الأفق للُحمة المجتمع الليبي، وتُمثل المصالحة الوطنية خطوة حاسمة نحو مستقبل أكثر استقراراً، وذلك من خلال إعادة بناء التلاحم الاجتماعي، ونشر ثقافة التسامح والعدالة، وبذلك يهدف البحث إلى التعرف على مفهوم وآليات المصالحة الوطنية في المجتمع الليبي، ومن أهميته يؤكد على دور المصالحة في إعادة تماسك النسيج الاجتماعي، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، ومن أهم نتائجه: أكدت الدراسة على إن المصالحة الوطنية هي القناة الوحيدة لإعادة الاستقرار في ليبيا، وهي عامل مهم في تعزيز تماسك النسيج الاجتماعي، وذلك من خلال تقوية العلاقات بين الأفراد المتصارعين، ونشر ثقافة التسامح، وفتح المجال للتعاون والتفاهم المشترك.

- الكلمات المفتاحية: (المصالحة الوطنية، الدور ، التماسك الاجتماعي).

Abstract -

- The conflicts that have plagued Libyan society since 2011 have left deep scars in its social fabric. This has led to an urgent task: to rebuild its fractured social fabric. "National reconciliation" emerges on the horizon as a complete solution to unite the Libyan community. National reconciliation represents a decisive step towards a more stable future through rebuilding social cohesion، promoting a culture of tolerance، and justice. Therefore، the research aims to understand the role of national reconciliation in enhancing social cohesion. The study relied on the descriptive-analytical approach. Among its most important results: The study confirmed that national reconciliation is the only channel to restore stability in Libya، and it is an important factor in strengthening social cohesion، through strengthening relations between conflicting individuals، promoting a culture of tolerance، and opening the door to cooperation and mutual understanding.

- Keywords: (National reconciliation، role، social cohesion

المقدمة:

لقد شهد المجتمع الليبي كغيره من المجتمعات تغييراً في الأنظمة السياسية والاجتماعية من خلال ثورات الربيع العربي عام 2011م، مما أثر سلباً على ركائز استقرار المجتمع، ونشؤ حالة من الصراعات والنزاعات والانقسامات التي تخللتها مشاكل: اجتماعية واقتصادية ونفسية وأهلية، مما أدى إلى اقتتال داخلي وخارجي، الآمر الذي أحدث شرخاً عميقاً في اللحمة الوطنية، ومزق النسيج الاجتماعي الليبي، فدعت الحاجة إلى المصالحة الوطنية، وهي وسيلة لتحقيق التسوية والسلام الداخلي، وبذلك تشمل مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تهدف إلى تحقيق الوئام والتفاهم بين الأطراف المتنازعة أو المتصارعة، وتتضمن هذه الإجراءات: العفو العام، المساواة والعدالة، إعادة بناء الثقة بين الأطراف، إعادة بناء التلاحم الاجتماعي، تعزيز العلاقات الاجتماعية وتماسكها بشكل عام.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في تفاقم النزاعات في المجتمع الليبي، الأمر الذي أدى إلى تفتت الروابط الاجتماعي وتعزيز الانقسامات العقلية الجماعية، هذا الوضع أدى بدوره إلى زيادة حالات العنف والانتقام وتشريد المدنيين، وتعزيز التفرقة بين مختلف فئات المجتمع، ويشكل هذا التدهور خطراً كبيراً على النسيج الاجتماعي؛ ولذا ظهرت المصالحة الوطنية كوسيلة لحل الصراعات وإعادة بناء الروابط الاجتماعية والحد من النزاعات، والحفاظ على وحدة المجتمع، وتعزيز التضامن الوطني...، وتسعى الدراسة الحالية للإجابة عن التساؤلات الآتية.

تساؤلات الدراسة:

1- ما مفهوم وآليات المصالحة الوطنية في المجتمع الليبي؟

2- ما مفهوم وأهمية التماسك الاجتماعي في المجتمع الليبي؟

3- ما دور المصالحة الوطنية في تماسك النسيج الاجتماعي في المجتمع الليبي؟

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق جملة من الغايات، وهي:

1- التعرف على مفهوم وآليات المصالحة الوطنية في المجتمع الليبي.

2- توضيح مفهوم التماسك الاجتماعي وأهميته في المجتمع الليبي.

3- إبراز دور المصالحة الوطنية في تماسك النسيج الاجتماعي في المجتمع الليبي.

أهمية الدراسة:

1- تكمن أهمية الدراسة في كونها تبحث عن دور المصالحة الوطنية في إعادة تماسك النسيج الاجتماعي في المجتمع الليبي.

2- تعد الدراسة مرجعاً علمياً للباحثين وطلاب العلم، كما إن البحث في حد ذاته سيسد الفجوة في الجانب البحثي، ويزيد من الرصيد المعرفي.

3- تكمن في مدى فعالية المصالحة الوطنية وتقييم نتائجها على الصعيدين المحلي والوطني.

منهجية الدراسة :

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، ولذلك وصف دور المصالحة الوطنية في تعزيز التماسك الاجتماعي أنه أنسب المناهج لتحقيق أهداف هذه الدراسة، ويعتمد المنهج الوصفي على تجميع الحقائق والمعلومات ثم مقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات مقبولة. (غزالة، 2020، ص 13).

(الإطار النظري)

المبحث الأول- مفهوم وآليات المصالحة الوطنية في المجتمع الليبي.

تعد المصالحة الوطنية هي أحد الأسس الرئيسية التي تسهم في بناء مجتمع قوي ومترابط، وإنها في عملية شاملة تهدف إلى بناء العلاقات الاجتماعية وتعزيز السلم الاجتماعي، وتشمل عدة عناصر تمتد من العدالة والتسامح وتقوية الروابط بين الأفراد إلى التعايش السلمي.

أولاً- مفهوم المصالحة الوطنية:

المصالحة في اللغة هي: إنهاء الخصومة وتصالح القوم فيما بينهم، وإرساء مبادي الصلح والسلم، وهي مسألة بعد المنازعة؛ إي: إزالة الشقاق، وإنهاء الخصومات، ووقف العداءات، وإحلال المودة والوئام والإصلاح بشكل عام. (طه، د ت، ص 12).

والمصالحة اصطلاحاً: كل أمر يوفق به بين الناس، ويحقق من خلاله رفع النزاع أو وقف القتال، أو قطع الخصومات الواقعة أو المحتملة وفق الشروط العادلة.

والمصالحة في الاصطلاح الشرعي: "معاقدة يرتفع بها النزاع بين الخصوم، ويتوصل بها إلى الموافقة بين المختلفين". (طه، دت، ص14).

وجاء خطاب المصالحة في القرآن الكريم شاملاً لجميع الموضوعات التي يمكن أن يحصل بسببها نزاع في مختلف المسائل الاجتماعية والإنسانية، فالمصالحة مطلوبة في الأسرة وبين أفراد المجتمع، وقد أمر الله عز وجل بضرورة التسامح والصفح والعفو والتمسك بالتقوى وتحقيق العدالة بين الناس. (الفقي، 2021، ص91).

وهي العملية التي تبدأ باعتراف الأطراف المتصارعة بحقوق الأطراف الأخرى بالعيش في المجتمع وقبول الأطراف لبعضها لأجل السلام والعيش الكريم.

وهي تعني -أيضاً- التوافق الوطني الذي ينشى على أساس علاقة بين الأطراف قائمة على التسامح والعدل وإزالة آثار صراعات والحث على التعايش السلمي بين أطياف المجتمع كافة. (العرب محمد، 2012).

وهي "ضرورة من أجل التلاحم، وترسيخ قواعد الوحدة الوطنية وإشاعة أجواء من المحبة بين مكونات المجتمع. (الحفيظ، 2015، ص 111).

كما تعرف بأنها إعادة بناء العلاقات الاجتماعية للوصول إلى حقيقة اجتماعية وسياسية مشتركة، ولها ثلاثة عناصر أساسية، وهي: العدالة والاعتراف والتعويض. (بو قطف، 2015، ص 14).

ثانياً–شروط المصالحة الوطنية:

بقدر ضرورة المصالحة الوطنية المألوفة وحاجة الليبيين لها، فإنها تتطلب تحقيق جملة من الشروط المادية والمعنوية؛ حيث إن بعض الأحداث المؤسفة منذ سنة 2011م زعزعة النسيج الاجتماعي، وهزت الثقة بين فئات المجتمع الواحد، ومن شروطها (المسار التشاوري للملتقى الوطني الليبي، 2018، ص 20).

1- جبر الخاطر وجبر الضرر ويشمل الإقرار بالأخطاء.

2- تعويض المتضررين وجبر ما لحق بهم من انتهاكات مادية ومعنوية، وإعادة إعمار ما خربته الحروب.

3- إيجاد توازن بين الحق في التقاضي، وتمكين الليبيين من التصالح لتحقق المصالحة الاجتماعية والاستفادة من تجارب الدول.

إن الطابع الوطني الذي يشمل كل المناطق للمصالحة الشاملة؛ حيث يضفى على هذا المسار خصوصيات محلية قد تتطلب بعض الشروط الإضافية، وهي:

1- إصدار عفو عام عن الفترة التي وقع فيها النزاع.

2- ضمان حق العودة الآمنة لكل المهجرين والنازحين في الداخل والخارج إلي بيوتهم.

ثالثاً- أهداف المصالحة الوطنية:

إن مسلك المصالحة هو استعادة العلاقة السليمة في المجتمع، وتأمين العيش المشترك في ظل الحرية والكرامة. (سعود، 2018، ص 44).

وتوجد جملة من الأهداف نذكر منها: (خليفة، 2021، ص 508).

1- معالجة وتضميد الانقسامات الناتجة عن انتهاكات حقوق الإنسان.

2- تضميد جراح المجتمع والأفراد، لا سيما عن طريق الكشف عن الحقيقة.

3- إنصاف المظلمين ومحاسبة مرتكبي الجرائم.

4- التأكيد على عدم تكرار انتهاكات حقوق الإنسان.

5- استعادة سيادة القانون والقضاء.

6- تعزيز التعايش المشترك وتحقيق التماسك الاجتماعي.

رابعاً-آليات المصالحة الوطنية:

تتضمن عملية المصالحة الوطنية مجموعة من الآليات والخطوات التي تهدف إلى تحقيق التوافق والتسامح والسلام، ومنها.

1- **الحوار الوطني:** يعد أحد الآليات الرئيسة لتحقيق المصالحة، وهو جمع الأطراف المتنازعة والبحث البناء في القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية من أجل التوافق.

2- **تشكيل لجان للمصالحة المحلية:** في المدن والمناطق لتحقيق المصالحة من خلال حث أفراد المجتمع المحلي على التفاوض وحل النزاعات وتعزيز التوافق بين الأطراف المتنازعة.

3- **ترسيخ العدالة الانتقالية:** لأجل تحقيق المصالحة من خلال محاسبة مرتكبي الجرائم أثناء النزاعات المسلحة.

وهذا لا يتأت إلا بإبرام ميثاق اجتماعي، وتشكيل لجان لتحقيق متطلبات السلم الاجتماعي. (إ. د. علي، 2020، ص 27).

فالعدالة الانتقالية ضرورية لانتقال المجتمع وتعزيز مصالحة وطنية مستدامة، وحث الأفراد على المصالحة ومنح الفرصة للاعتراف بأخطائهم. (شرقية، 2013، ص20).

وتعد المصالحة الوطنية ذات صلة وثيقة بالعدالة الانتقالية، فهي من مكونات منظومة العدالة الانتقالية، وتشكل أهدافها، فهناك العديد من الدول قد ركزت خلال المراحل الانتقالية على آلية المصالحة لإعادة تحقيق السلام الاجتماعي في المجتمع، ولعل تجربة جنوب أفريقيا تعد أفضل الممارسات في هذا الشأن؛ إذ اعتمدت على إقرار المسؤول بما ارتكبه من انتهاكات أمام هيئة معرفة الحقيقة كشرط للحصول على العفو بلوغا للمصالحة الوطنية. (الجبوري، ص 178، مرجع سبق ذكره).

فالمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية مصطلحان مرتبطان ارتباطاً وثيقاً؛ إذ تعد العدالة الانتقالية جزءاً من مشروع المصالحة الوطنية وأساساً من أسسه، وتعد المصالحة هدفاً ووسيلة في آن واحد، فهي هدف يسعى من أجل تحقيقه ووسيلة لتحقيق هدف في آن واحد.

4- **المصالحة القبلية:** تؤدي دوراً مهماً في تحقيق التوافق والسلام؛ حيث تسعى إلى التفاهم والتوافق من خلال اتفاقيات المصالحة القبلية.

5- **دور الجهات والمنظمات الدولية:** تسهم الجهات والمنظمات الدولية كالأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي في دعم المصالحة في ليبيا من خلال تقديم الدعم الفني والمالي والسياسي، وقد تمكن الجانب غير الرسمي وعلى مستويات مجتمعية من تحقيق قدر من الإنجازات، وقد أسهم هذا في تهدئة التوترات والحيلولة دون التصعيد، وتأجيج الصراعات. (الأطرش، 2021م، ص 9).

6- **التوعية والتثقيف السياسي:** تعد التوعية والتثقيف السياسي أحد الآليات الفعالة لتحقيق المصالحة؛ حيث تعمل الجهات المعنية على نشر الوعي بأهمية السلام والتسامح والتعايش السلمي في المجتمع، ونشر

ثقافته، ونبذ مشاعر العنف والإقصاء والتطرف، وبناء بيئة اجتماعية، وإعادة الثقة بين أبناء الوطن. (شريحة، 2022م، ص 15).

7- **التعليم والتربية السلمية:** يمكن أن يؤدي التعليم والتربية السليمة دوراً مهماً في تعزيز قيم المصالحة والتسامح بين الأجيال، ونجد الحاجة ملحة إلى القيام بإصلاح النسيج الاجتماعي، وذلك بنشر ثقافة التسامح والتعايش السلمي بين الناس.

وتنوه الباحثة إلى إن عملية المصالحة لا تزال تشكل الركيزة المهمة والقناة الوحيدة لإعادة تماسك النسيج الاجتماعي بالمجتمع الليبي، وبناء التماسك لن يتم دون تداخل الآليات والجماعات الفعالة التي تعتمد عليها المصالحة الوطنية، وتعتمد بشكل كبير على السياق السياسي والاجتماعي والثقافي، ومنها الحوار والتشاور؛ بحيث يتم فتح قنوات الحوار بين الأطراف المتنازعة، وهذه تعد خطوة أساسية تشجع على إجراء محادثات مفتوحة وصريحة للقضايا التي جرى عنها الخلاف والبحث فيها، وتشكيل هيئة وساطة محايدة من وسطاء أو هيئات لتسهيل عملية المصالحة الوطنية بين الأطراف المتنازعة، ويجب أن تكون المصالحة شاملة لجميع الأطراف المتضررة من النزاع، بغض النظر عن انتمائهم السياسي والقومي، وتوفير آليات المحاسبة العادلة؛ حيث يقدم العدالة للضحايا وأن تحاسب الأطراف المسؤولة عن انتهاكات حقوق الإنسان والعمل على التسوية والصلح، وهو توفير مساحة آمنة وملائمة للأطراف المتنازعة للتفاوض والتسوية، وتشجيع المشاركة المجتمعية الفعالة في المجتمع المحلى في عملية المصالحة الوطنية.

وهذه الآليات والإجراءات ليست مجرد مسألة نظرية، بل يجب تنفيذها بشكل متكامل ومتوازن لضمان فاعلية عمليات المصالحة الوطنية، وتحقيق السلام الدائم بالمجتمع.

المبحث الثاني- مفهوم وأهمية التماسك الاجتماعي في المجتمع الليبي.

إن بنية المجتمع تتكون من شبكة من العلاقات التي تربط بين الأفراد والرموز التي تقوم بوظائف اجتماعية تتمتع بدرجة عالية من الثبات والاستقرار، وتتجسد تلك العلاقات البنائية في أنماط مقننة من العادات والتصرفات الاجتماعية المعتادة التي تتسق مع تلك العلاقات على تعميقها واستقرارها. (الحاج، 2023م، ص 6).

أولاً- مفهوم التماسك الاجتماعي.

إن التماسك الاجتماعي يعبر عن مدى قوة الروابط بين أعضاء الجماعة ومدى جاذبيتها لإفرادها، وكلما زاد التماسك الاجتماعي ازدادت قدرة الجماعة على فرض معاييرها وقواعدها السلوكية على أفرادها. (بولودي، 2018م، ص 2).

ويعرف "إتزيوني" التماسك بأنه علاقة إيجابية معبرة بين الفاعلين، وإن التماسك غالباً ما يكون خاصية مميزة للجماعات.

ويعرفه حسن صالح بأنه "البناء الاجتماعي بمكوناته الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وهو تلك الممارسات في المجتمع بأنها مرغوبة أو تستحق التقدير، مثل: الأمانة، والتعاون، والنسيج الاجتماعي روابط بين كل أو بعض أفراد المجتمع. (الهمداني، 2020م، ص 9).

ويعني –أيضاً–ترابط أفراد الجماعة وتوحدهم واستعداد كل منهم لمساعدة الآخر، ويشير التماسك الاجتماعي إلى درجة الترابط والتقارب في الأهداف والسلوك والاتجاهات بين الأفراد؛ أي: كلما كان التماسك قوياً فإن أفراد الجماعة يكون لديهم دافع البقاء في الجماعة. (بو لوذي، ص 2، مرجع سابق).

ويشير –أيضاً–إلى الحالة التي عليها شكل العلاقات الاجتماعية لجماعة بشرية، تزاول أنشطتها اليومية في فضاء ديمغرافي يجمعها لتحقق أهداف عامة مشتركة في مختلف مجالات الحياة، وتحافظ على تفعيل الممارسات والوسائل التي من أجلها يحصل العمل على تقوية الروابط الاجتماعية بين أعضاء الجماعة وتقويتها. (التير، ص 2).

ثانياً–أهمية تماسك الاجتماعي:

يعد التماسك الاجتماعي من الحالات ذات الأهمية المحورية بالنسبة للمجتمع، وذلك باعتبار أن التماسك الاجتماعي يعتبر مدخلاً لترسيخ حالة الاجتماع، وهي الحالة التي يسعى البشر في إطارها لبناء العمران، فالإنسان تتشكل ذاته وهويته من خلال اجتماعه بالآخرين وتفاعله معهم، انطلاقا من هذا التفاعل تتأسس العمليات والنظم الاجتماعية. (علي ليلي،2015م، ص 66).

وقد أكد "ابن خلدون" على أهمية التماسك الاجتماعي: بقوله "أن المجتمع وعمرانه لا يمكن أن يظهرا إلى الوجود من خلال تفرق جهود الأفراد وتبعثرها، فالإنسان الذي يدرك بفطرته سبل عيشه يُدرك كذلك ضرورة تعاونه وتماسكه مع الجماعة؛ إذ ليس في مقدور كل إنسان أن يوفر حاجاته لنفسه؛ لإن ذلك يتطلب تماسكا وتعاوناً بين الناس، ويضرب "ابن خلدون" وهذا يعد مثالا يبرز أهمية التماسك وتقسيم العمل بين الناس، فإذا كان لدى الإنسان قوت يوم من الحنطة فإنه لا يستطيع أن يأكل هذا القوت دون أن يمر بعمليات أخرى من الطحن والعجن والطبخ، وكل واحدة من هذه العمليات تحتاج إلى تعاون وتكاتف الجهود، وبالتالي فإن التماسك الاجتماعي والتضامن يبدو عند "ابن خلدون" أمر ضرورياً لا يمكن للفرد أن يستغنى عنه، ولا يمكن للمجتمع أن يتأسس من دونه، فاذا لم يكن هذا التضامن موجودا فلا يحصل على قوته أو غذائه، ولا تتم حياته ولا يستطيع الدفاع عن نفسه، وأكد "إيميل دور كايم " أن درجة التماسك الاجتماعي تعتمد على طبيعة الجماعة والمنظمات والمجتمعات، فهي تؤثر بشكل مباشراً في أنماط سلوك الأفراد، ويتجسد التماسك في الروابط القبلية للمجتمع الليبي؛ إذ تشير القبيلة إلى الولاء

لجماعة عرقية أو قبلية بالشكل الذي يكون فيه الولاء موازيا ويتجاوز الولاء للدولة؛ تمكن للفرد التأييد والحماية وحتي الأمن في القبيلة أكثر من مؤسسات الدولة. (فوزي ربيع، 2012م، ص 45).

فتشارك القبيلة كعامل لاستعادة تماسك النسيج الاجتماعي وفي بناء السلم المجتمعي، وقد نجحت القبيلة في إبرام 68 صلحا من أصل 74 في ليبيا بين القبائل والجهات والمناطق المتنازعة، وكذلك نجحت في تبادل الأسرى في 38 واقعة وحادثة من أصل 57 بين المليشيات المتقاتلة أو المناطق المتحاربة؛ أي: أن القبائل في ليبيا كانت الجهة الأكثر فاعلية في الوقوف وبشكل سلمي في وجه الجنون والعبث الذي عاشته ليبيا خلال السنوات الماضية. (نسيمة – الزهراء 2020، ص292).

وتم اطلاق معظم هذه المبادرات من قبل المجالس واللجان المحلية التي تضم في أعضائها شيوخاً وزعماء قبليين وشخصيات مجتمعية من مدن ومناطق ليبية مختلفة، في حين نجحت بعض الاتفاقات المحلية في تأمين استقرار مؤقت ووقف تصعيد العنف.

ومن وجهة نظري فإنني أرى إن جميع العلاقات التي تقام بين الناس في المجتمع هي علاقات اجتماعية؛ لأن الكائن الإنساني لا يستطيع أن يعيش وينمو ويتطور خارج المجتمع، فالإنسان كائن يتضامن مع الآخرين، وتربطه روابط قوية لكي يحافظ على تماسك الجماعة في أهدافها القريبة وغاياتهم البعيدة في المجتمعات الإنسانية، فالمصالحة ببساطة هي ترميم العلاقات، فهي إصلاح العلاقات الممزقة في المجتمع، فعمليات المصالحة الوطنية تهدف إلى إعادة بناء الثقة بين مختلف الفئات والجماعات؛ حيث تسعى إلى تعزيز الوحدة الوطنية والانتماء المشترك والتماسك الاجتماعي وتقوى الروابط الاجتماعية بين الأفراد والجماعات وتعزيز العدالة والمساواة من خلال معالجة جذور النزاعات والانقسامات، وخلق بيئة أكثر استقرار وعدالة ليتعزز التماسك الاجتماعي.

المبحث الثالث– دور المصالحة الوطنية في تعزيز تماسك النسيج الاجتماعي في المجتمع الليبي.

ترتبط المصالحة بالتماسك الاجتماعي ارتباطاً وثيقاً، فالمصالحة هي عملية "إعادة صياغة العلاقات" مع الذات ومع الآخرين، والتماسك الاجتماعي هو المثبت الذي يربط هذه العلاقات، ويستلزم توافر مجموعة من الأهداف تشمل السلام والوئام والعدالة والمساواة.

وبسبب الانشقاق الذي أصاب المجتمع الليبي يأتي دور المصالحة الوطنية لتعزيز التماسك الاجتماعي، وارتباطه، ذلك من خلال نشر التسامح والاستقرار والسلام الاجتماعي، حيث تمت محاولات عدة للتوصل إلى اتفاق وطني بين الأطراف المتصارعة، ومن بينها اتفاقية الصخيرات في ديسمبر 2015م، والتي جمعت بين الأطراف المتحاربة، ولكنها لم تحقق الاستقرار المطلوب، وفي 9 سبتمبر 2021م أعلن المجلس الرئاسي الليبي إطلاقه مشروع المصالحة الوطنية الشاملة، وهي المهمة التي كلفه بها ملتقى الحوار السياسي الذي رعته الأمم المتحدة بين أطراف النزاع الليبي في جنيف، إلا أن عمليات المصالحة تحتاج إلى وقت وجهد كبيرين لتحقيق نتائج ملموسة، وغالبا ما تواجه تحديات كبيرة نتيجة

للتاريخ الطويل للصراعات والانقسامات، ويمكن استمرار الجهود من قبل أفراد المجتمع لتعزيز عمليات المصالحة والمبادرات والجهود التي بذلت من أطراف ومكونات وفاعلين وطنيين مجتمعيين غير رسميين: (زعماء قبائل، وشخصيات العامة ومؤسسات مجتمع المدني، ومنظمات غير حكومية).

فقد تعددت أطراف المصالحة الوطنية في ليبيا، وأنهم لا يقتصرون على قبيلة أو منطقة أو فصيل معين؛ حيث تجري المصالحة بين جميع فئات المجتمع الليبي ممن ذاقوا الظلم والتعذيب والاعتقال، وتأتي بعد ذلك المصالحة الكبرى التي تهدف إلى إزالة حالة الاحتقان القبلي والانقسام المجتمعي الحاد. (الحفيظ، 2011م). وأيضاً لا بد من لم شمل اللاجئين والنازحين، وجميعها تعطي حصة في استقرار ليبيا. (شرفية، 2013م).

ولهذا قامت العديد من مجالس المصالحة الوطنية بمساعي حثيثة من أجل عقد مؤتمرات وطنية للمصالحة الوطنية، ومن بينها مؤتمر الذي عقُد في مدينة نالوت في 27/ سبتمبر/ 2017 م، والذي أكد على رفض جميع أشكال التدخل الأجنبي في الشأن الليبي الداخلي، ورفض أية اجتماعات تخص ليبيا تقام خارج حدودها، والتأكيد على الحوار الليبي، إضافة إلى دعم مؤسسات الدولة المتمثلة في الجيش والشرطة، والقضاء تحت شرعية الدولة الليبية. (حسين مرجين، سالمة عمران، ص 30، 2021م).

وأيضاً شملت المبادرات والتوفيق بين الأطراف المتنازعة وإصلاح النسيج الاجتماعي الليبي واستعادته، وإعادة اللحمة الوطنية، ونذكر منها:

المبادرة الأولي–لمجالس الحكماء والشورى بمدينة الزاوية 2011م بحضور المجالس المحلية والأعيان والمثقفين في مدينة الزاوية يوم 26–28/ 11/ 2011م، وكانت تحت شعار من أجل المصالحة الوطنية، وكان مضمون هذه المبادرة هو وضع ميثاق وطني شامل للمصالحة، ويكون ملزماً أخلاقياً للمجتمع لضمان تحقيق المصالحة ورأب الصدع وإعادة اللحمة بين الجميع. (الفقي، 2021، ص 181 – 182).

المبادرة الثانية–لحكماء وأعيان مدينة زوارة والمناطق المجاورة لها: (رقدالين، والجميل، وزلطن) 2012م، ومن نتائج هذه المبادرة فتح قنوات التواصل الاجتماعي، وتشكيل لجان لحصر الأضرار، ووضع خطط إمكانية تحقيق التكافل الأمني والاجتماعي.

وحاولت مجموعات المجتمع المدني أن تؤدي دوراً في عملية المصالحة الوطنية في عام 2013م، والتي ركزت على أولوية الحوار، وأسهم قادة شيوخ القبائل في المصالحة الوطنية بين ورفلة والزاوية عام 2014م، والنجاح تحقق بسبب أن شيوخ قبائل نظراء لبعضهم البعض، ولهم دور في المصالحة الوطنية. (الفيتوري، 2015م، ص 290).

وأصبح لهم دور فعال في عملية استعادة اللحمة الاجتماعية، وتضييق الشرخ الاجتماعي الحاصل، هناك –أيضاً– فئة من الشخصيات التي برزت مع تطور الصراع، وأصبح لها دورها الفاعل، وسيكون الدور الأهم لهذه الفئات هو عمليات الحشد والمناصرة، كما يمكنها أن تلعب دوراً عبر منظمات ضمنتها، نذكر

أن من أهم أدوار المنظمات العاملة في السلام هو استهداف هذه الشخصيات وكسب تأييدها لصالح عملية السلام وتضييق الشرخ الاجتماعي. (ص 13، المصالح والتماسك الاجتماعي).

أن تحقيق الاستقرار والمصالحة الوطنية لن تتحقق إلا بتوظيف القبيلة، حيث أن التركيبة الاجتماعية تتكون من قبائل متعددة ومتنوعة، وهذه القبائل تمثل اللحمة الرئيسة للنسيج السكاني في ليبيا، إن الانتماء للقبيلة هو العنصر الأساس في البنية الاجتماعية والثقافية والسياسية داخل المجتمع الليبي. (الرازق، 2019م).

وكما تسهم في توطيد العلاقات الاجتماعية، وبالتالي حفظ النسيج الاجتماعي، والمساعدة في حل الخلافات الاجتماعية التي تسبب العداوة بين أفراد المجتمع، والتي تؤثر بدورها بشكل كبير على العلاقات الاجتماعية.

بهذا نجد أن القبيلة لها دورا في المصالحة الوطنية؛ حيث كرست جهود قبائل المنطقة الشرقية والغربية والجنوبية في ليبيا لدعم المصالحة بين الزنتان والمشاشية والقنطرار 2017م، قام اتفاق المصالحة في مدينة الأصابعة بحضور أكثر من 12 قبيلة من المنطقة الشرقية والغربية، ومن نتائج هذا الاتفاق الوصول إلي حل جميع الخلافات، وساهم مجلس الحكماء في رأب الصدع بين الأطراف المتنازعة، وتحقيق الأمن والسلام، وأيضا ميثاق الصلح بين مصراته وتاورغاء 2018م، وما توصل ليها من اتفاق للوصول إلى صلح حقيقي دائم يساهم في تحقيق العدالة الانتقالية والوصول إلى مصلحة وطنية شاملة وعودة النازحين والمهجرين في شتي ربوع الوطن، فقد اتفقوا وتعهدوا على الاتفاق على عمل الطرفين على تحقيق التعايش السلمي وحسن الجوار، وحفظ السلم الأهلي والمجتمعي، والأمن والاستقرار، ونشير – أيضاً– إلى مجموعة من الاتفاقيات بين المدن والقبائل، مثل: اتفاقية المجلس الوطني الانتقالي والطوارق والتبو 2014–2015م، وجنزور وورشفانة 2015م، والزاوية والزنتان والرجبان 2015م، واتفاق التعاون والتعايش السلمي بين قبيلتي القذاذفة وأولاد سليمان 2016م، والزاوية وورشفانة 2016م، وميثاق الصلح بين مصراته وتاورغاء 2018م. (الفقي، 2020 –2021م، ص 206).

وترى الباحثة إن دور المصالحة الوطنية بشكل عام يعتبر أساسياً في بناء مجتمع متماسك ومستقر، ويسهم في تعزيز السلم والاستقرار الاجتماعي والسياسي، وتعزيز الوحدة الوطنية وتخفيف التوترات وتحسين العلاقات بين الأفراد والجماعات، وذلك من خلال جهود الفاعلين والحكماء والعقلاء وأعيان القبائل في استعادة اللحمة الوطنية المتمثلة في إعادة بناء الثقة، والتواصل من خلال معالجة جذور النزاعات والانقسامات، وخلق بيئة أكثر استقرار وعدالة؛ ليعزز التماسك الاجتماعي، وتعزيز ثقافة السلام والتسامح في المجتمعات المتضررة، وهذا يسهم في تقليل الانقسامات والصراعات، وبما أن المجتمع الليبي مجتمع قبلي تسوده العديد من القبائل التي أسهمت في تسوية العديد من النزعات من خلال تشكيل لجان للمصالحة، عملت على تعزيز التماسك الاجتماعي والسلم الاجتماعي.

بعض تجارب المصالحة الوطنية في الدول العربية:

هناك العديد من الدول العربية التي مرت وتمر بمراحل انتقالية جذرية ارتكبت قبلها أو خلالها انتهاكات جسمية لحقوق الإنسان، وترتب عليها شروخ بين طوائف أو أطياف المجتمع أو انقسامات بين أبناء الشعب الواحد، مثل: لبنان، الجزائر، سوريا، مصر، وغيرها ،مما يلزم اللجوء إلى آليات المصالحة الوطنية لإعادة السلم والاستقرار، ونذكر منها:

1- الجزائر: عانت من عنف مسلح وإرهاب أسود دام سنين طويلة (1992 إلى 2006)، سقط خلاله الآلاف من القتلى والمصابين، وتعكس تجربة الجزائر مثالا حياً في تكريس مفهوم العفو بغرض بلوغ المصالحة الوطنية، فقد تمكنت الجزائر من اجتياز "المأساة الوطنية" على حد تسمية الحكومة الجزائرية لها في ذلك الوقت بعد استفتاء شعبي عام على الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية عام 2005م، ساهم في وقف العنف من جانب تيارات الإسلام السياسي، ومهد لإصدار قانون شامل للمصالحة الوطنية عام 2006م، نص على شروط العفو وأصول المصالحة والهدف الأساسي من تلك القوانين هو غلق ملفات الملاحقة القضائية، وتوضيح شروط انقضاء الدعوى العمومية بحق الأشخاص، ويقضي بمنح العفو شريطة ألا يكون العمومية ، أو شارك فيها أو حرض عليها، وما يخرج عن المألوف في هذا القانون أنه منع المواطنين والسلطة القضائية من فتح أي تحقيق ضد جهات الأمن المختلفة، فهو بذلك –على حد رأي أحد حقوق الإنسان الجزائريين– يُكرس فكرة الإفلات من العقاب. (ماجد، ص 32،).

2- تونس: تعد تونس من أكثر الدول تقدماً في إجراءات العدالة الانتقالية، فقد أسندت ملف حقوق الإنسان إلى وزارة مختصة هي "وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية"، وتضمن برنامج عمل الحكومة المؤقتة بعد الثورة موضوع "العدالة الانتقالية" كأحد الأولويات الأربعة في عملها، وتم تشكيل ثلاث لجان للتحقيق في أهم الوقائع والأحداث التي أفضت إلى الثورة ونشأت عنها، أولها لجنة للحقيق في فساد نظام زين العابدين بن علي، ولجنة ثانية لدراسة الإصلاحات اللازمة في مؤسسات الدولة، ولجنة ثالثة لملاحقة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة التي مورست على المتظاهرين إبان الثورة، كما أنشأت الحكومة آلية خاصة لتعويض الضحايا وتأهيليهم، هي "صندق شهداء وجرحى الثورة وضحايا الاستبداد"، ووفقاً للمرسوم رقم 97 لسنة 2011م تم تشكيل لجنة شهداء الثورة، وتضم في عضويتها ممثلين عن المجتمع المدني ورئاسة الحكومة والمجلس الوطني التأسيسي، وتم إنشاء لجنة فنية للإشراف على الحوار الوطني حول العدالة الانتقالية، وكل ذلك يتزامن مع ما يتم إجراؤه من محاكمات جنائية لرموز النظام السابق، ومن ثم يمكن النظر إلى التجربة التونسية كأفضل المحاولات الجارية حالياً في المنطقة العربية لتطبيق مفهوم العدالة الانتقالية، إلا أنه من الواضح أنها ما زالت تحتاج إلىٰ تركيز الجهود في مجال المصالحة الوطنية لمنع تفاقم العنف بين أطياف المجتمع الذي ظهرت بوادرها في قضايا الاغتيالات السياسية. (عادل ماجد، ص 23).

الخاتمة

أن تعزيز التماسك الاجتماعي مهم لإنهاء الصراع بين الأطراف، ويشير التماسك الاجتماعي إلى الترابط بين الأفراد في المجتمع، ويشمل حقوقهم ومشاعر الانتماء والثقة وشرعية المؤسسات وشمولها، إنها "الطاقة" التي تربط المجتمع معاً، وتسهل التفاعل بين الأفراد، فالمصالحة الوطنية هدفها تحويل الصراع إلى سلام، ومن أجل ذلك لا بد أن تمتلك ثلاثة عناصر أساسية، وهي: العدالة، والاعتراف، والتعويض، وقد نجحت المصالحة في عدة بلدان عربية، ولإنجاح المصالحة الوطنية يجب توفر الشروط التالية: الاعتذار، والتسامح، وتشكيل لجان تحقيق، ولا بد أن تتكاثف الجهود ومؤسسات الدولة في دعم المصالحة الوطنية والسعي من أجل نجاحها.

أولا–النتائج:

توصلت الباحثة إلى نتائج التالية:

1– أكدت الدراسة على إن المصالحة الوطنية هي القناة الوحيدة لإعادة الاستقرار في ليبيا، وهي عامل مهم في تعزيز تماسك النسيج الاجتماعي؛ وذلك من خلال تقوية العلاقات بين الأفراد المتصارعة، ونشر ثقافة التسامح، وفتح المجال للتعاون والتفاهم المشترك.

2– وضحت الدراسة إن التماسك الاجتماعي رابط وثيق بين أفراد الجماعة في أهدافها القريبة وغاياتها البعيدة، وكما أنه وسيلة لإشباع الإحساس المشترك لدى الأفراد للبقاء والاستمرار، والانتماء للجماعة.

3– أبرزت الدراسة إن المصالحة لن تتم إلا بتوظيف القبائل والحكماء والشخصيات الوطنية؛ حيث أن التركيبة الاجتماعية للمجتمع الليبي تتكون من قبائل متعددة ومتنوعة، مما أسهم في توطيد العلاقات الاجتماعية ورأب الصدع والحد من الصراعات.

ثانياً–التوصيات

1- توصي الباحثة بالعمل على تنفيذ المبادرات والاتفاقيات التي تمت في ليبيا، لتحقيق المصالحة الوطنية الفعلية.

2- تطبيق العدالة الانتقالية فيما يتعلق بجبر الضرر وإحقاق الحق، للوصول إلى المصالحة الوطنية.

3- العمل على نشر ثقافة التسامح بين أبناء الوطن؛ وذلك من خلال إقامة الندوات وورش العمل لتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة.

قائمة المصادر والمراجع:

1- حمد محمد التيجاني محمد الفقي، دور مؤسسات المجتمع المدني الليبي في تعزيز المصالحة الوطنية بين الرؤية وآليات الحل، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، الدراسات الإقليمية والدولية، الأكاديمية الليبية 2021م.
2- أحمد على الأطرش، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في ليبيا: جدلية الأولويات، مركز الجزيرة للدراسات،2021م.
3- أحمد إدعلي، المصالحة الوطنية والحقيقة في جنوب أفريقيا: بحث مقدم في منجزات العدالة الانتقالية ومآزقها، العدد (47)، 2020م.
4- ابتسام سالم خليفة، انعكاس المصالحة الوطنية على السلم الأهلي في ليبيا، العدد 12 – 13، جامعة الزاوية، 2021م.
5- إبراهيم شرفية، إعادة إعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية، دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز، الدوحة، رقم 9، ديسمبر، 2013م.
6- الطاهر سعود، المصالحة الوطنية في الجزائر: التجربة والمكاسب، العدد 34، 2018م.
7- إلياس إمحمد مسعود شريحة، أثر المصالحة الوطنية على الاستقرار الاجتماعي في بناء الدولة الليبية، مجلة الجبل العلمية، العدد 5، 2022م.
8- باولو باقانيني ونيقولاي ستاريكوف: تر فوزي ربيع، تاريخ ليبيا: من عمر المختار ... إلى معمر القذافي، كنوز للنشر والتوزيع، مصر، 2012م.
9- حسين سالم مرجين، سالمة إبراهيم بن عمران، آفاق سوسيولوجية لدور المصالحة الوطنية في دعم وحدة النسيج الاجتماعي (المجتمع الليبي نموذجا)، مجلة العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي ألمانيا – برلين، العدد 19،2021م.
10- خالد بو شارب بو لوذي، التماسك الاجتماعي ودلاته البنائية الوظيفية، مجلة آفاق العلوم، العدد 10، 2018م.
11- عبد الله الرشدان، اجتماع التربية، ط 1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1999م.
12- علي ليلة، النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع: آليات التماسك الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2015م.
13- عادل ماجد، قواعد المصالحة الوطنية في المراحل الانتقالية: تطبيق على مصر.
14- عماد عبد الرازق، القبيلة وضبط إيقاع الآزمة الليبية، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2019م.
15- عموري نسيمة، فيلالي فاطمة الزهراء، أهمية القبائل الليبية في بناء السلم الأهلي، المجلد 3، العدد 4، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، 2020م.
16- عبد الحكيم إمحمد عمر غزالة، دراسات تربوية، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2020م.

17- عادل ماجد، قواعد المصالحة الوطنية في المراحل الانتقالية: تطبيق على الوضع في مصر، جامعة درهام المملكة المتحدة.
18- سعيدة بو قطف، استراتيجية المصالحة ودورها في بناء الدولة: دراسة حالة فلسطين، رسالة ماجستير (منشورة)، 2015م.
19- سعد صالح عامر الحاج، الهوية الإسلامية ودورها في المصالحة الوطنية بالمجتمع، جامعة الزنتان، الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد 7، 2023.
20- طه عابدين طه، الصلح في ضوء القرآن الكريم، د م، د ت.
21- محمد عبد الحفيظ، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011، المستقبل العربي (لبنان)، 2015م.
22- محمد عز العرب محمد، العدالة الانتقالية، آليات تحقيق المصالحة الوطنية بعد الثورات العربية، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2012م.
23- محمد عبد الحفيظ، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011م، المستقبل العربي دار المنظومة، مجلد 37، العدد 431، لبنان.
24- مصطفى عمر التير، دور الهجرة القسرية في تشظي النسيج الاجتماعي: حالة المجتمع الليبي، 2020م.
25- مصطفي الفيتوري، ليبيا والحوار الوطني المفقود، المركز النرويجي لحل الصراعات، 2015م.
26- المسار التشاوري للملتقى الوطني الليبي: التقرير النهائي، نوفمبر 2018م.
27- برنامج "الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا" المصالحة والتماسك الاجتماعي، الإسكوا.